

الحكم كما سبق « ولا يتصور إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراف فيه » .

ووجه الصعوبة والدقة في جانب الاختصار على الجمل التي لا محل لها من الإعراب - أن هذه الجمل لا يوصل بينها بالواو ، بدافع التشريك في الحكم الإعرابي الذي للجملة الأولى - كما هو الحال في الجمل التي لها محل من الإعراب ، حتى يكون موضع الاعتبار إيجاباً أو سلباً ، وإنما يتم الفصل أو الوصل لاعتبارات أخرى ترجع إلى الأفكار ومدى ترابطها أو تباعدها وإلى طرق الصياغة ومبلغ تماثلها أو تباينها . وكلها أمور دقيقة للغاية .

ولا يسع الدارس إلا الإعجاب بالجهد العظيم الذي بذله عبدالقاهر - غير مسبوق إليه - في هذا الشأن ، فقد استخلص مجموعة من المبادئ العامة - مهما يكن الرأي فيها - تحكم حالات الفصل والوصل بين الجمل ، وفيها تبرز قواعد النحو الشكلى بالتحليل الدلالى للأساليب ، فإذا كان الناس - كما يقول - يقتنعون إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف بأن يقولوا « إن الكلام قد استؤنف وقطع عما قبله » دون زيادة فإنه لا يرتضى هذا المنطق ، ولا يتوقف عنده ، بل يحاول النفاذ إلى تفسير لغوى فنى يحتكم إلى قواعد اللغة بقدر ما يحتكم إلى معقولة الدلالة في النفس فليست المسألة صك عبارات وكفى . وإنما على الدارس المحلل أن يتعمق في الكشف عن طبيعة العلاقة القائمة بين الجمل التي يتألف منها السياق الواحد ، والتي على أساسها كان الربط بالواو بينها (الوصل) أو عدمه (الفصل) . نخذ مثلاً لذلك تحليله لجملة : ﴿ الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون ﴾ [سورة البقرة آية : ١٥] مفصولة عن الجملة السابقة عليها مباشرة وهى ﴿ إنما نحن مستهزئون ﴾ من قوله تعالى حكاية لكلام المنافقين ﴿ وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون ﴾ فهو يرى وحدة في الموقف أو المناسبة ، وتماثلاً في نوع الصيغة ؛ من حيث إن كلا منهما خبرية في لفظها ومعناها ، وذلك مسوغ كافٍ لعطف الثانية على الأولى ، لكن لما كانت أولاهما حكاية لكلام المنافقين ، وكانت الثانية إخباراً من الله تعالى يتضمن مجازاتهم على كفرهم واستهزائهم « كان العطف ممتنعاً لاستحالة أن يكون الذى هو خبر من الله تعالى معطوفاً على ما هو حكاية عنهم ، وإيجاب ذلك أن يخرج من كونه خبراً